

Distr.: General  
15 December 2004  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## اللجنة الإحصائية

الدورة السادسة والثلاثون

١-٤ آذار/مارس ٢٠٠٥

البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

الأنشطة غير المصنفة حسب المجال: بناء القدرات الإحصائية

## تقرير الشراكة في الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين بشأن بناء القدرات الإحصائية

### مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة الإحصائية تقريراً أعدته الشراكة في الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة "باريس ٢١") بناءً على طلب موجه من اللجنة الإحصائية في دورتها الخمسة والثلاثين<sup>(١)</sup>. ويقدم هذا التقرير موجزاً لكيفية إسهام الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات في تزويد بلد ما باستراتيجية لتعزيز القدرات الإحصائية على نطاق النظام الإحصائي الوطني. كما يقدم هذا التقرير وصفاً لكيفية تواءم الاستراتيجيات مع المبادرات الأخرى القائمة لتطوير الإحصاءات، فضلاً عن إسهامات (شراكة "باريس ٢١") في عملية وضع الاستراتيجيات. وقد تود اللجنة أن تعلق على نهج هذه الاستراتيجيات الوطنية ووثائقها.

\* E/CN.3/2005/1

(أ) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٤ (E/2004/24)، الفصل أولاً-ألف.

## تقرير الشراكة في الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين بشأن بناء القدرات الإحصائية

### المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١	..... مقدمة - أولاً
٣	٥-٢	..... الحاجة إلى استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات - ثانياً
٤	١٢-٦	..... مراحل تصميم الاستراتيجيات الوطنية - ثالثاً
		المرحلة الأولى: بدء العملية (خطة تصميم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات) .....
٥	٨-٧	.....
٥	٩	..... المرحلة الثانية: تقييم الحالة الراهنة للنظام الإحصائي الوطني
٦	١٠	..... المرحلة الثالثة: تحديد الرؤية والخيارات الاستراتيجية
٦	١١	..... المرحلة الرابعة: إعداد خطة التنفيذ
٦	١٢	..... المرحلة الخامسة: التنفيذ والرصد والتقييم
		..... كيفية تواءم الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات مع المبادرات الأخرى - رابعاً
٦	١٥-١٣	..... القائمة
٨	١٩-١٦	..... القيمة المضافة من الاستراتيجيات الوطنية - خامساً
٩	٢٧-٢٠	..... دور شراكة "باريس ٢١" في عملية وضع الاستراتيجيات الوطنية - سادساً
١١	٢٨	..... نقاط مطروحة للمناقشة - سابعاً
		المرفق
١٢		..... المبادئ الأساسية للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات

## أولاً - مقدمة

١ - مع تزايد الاهتمام بتوجيه الإدارة نحو تحقيق النتائج الإنمائية، أصبح صناع السياسة الوطنية والمجتمع الإنمائي الدولي أكثر إدراكاً لأهمية الإحصاءات في توجيه وتصميم التدخلات الإنمائية. ففي اجتماع المائدة المستديرة الدولي الثاني المعني بتوجيه الإدارة نحو تحقيق النتائج الإنمائية، دعيت البلدان إلى وضع خطط استراتيجية لتطوير نظمها الإحصائية. ذلك أن أي استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات تعتبر إطاراً لتعزيز القدرات الإحصائية على نطاق النظام الإحصائي الوطني ضمن عمليات رسم السياسة الإنمائية الوطنية. والاستراتيجيات الوطنية تعد إطاراً شاملاً وموحداً لمواصلة تقييم احتياجات المستفيدين وأولوياتهم المتغيرة في مجالي الإحصاءات وبناء القدرات اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات، وذلك بأسلوب أكثر تنسيقاً وتآزراً وكفاءة. ونهج الاستراتيجيات الوطنية، المستمد من الأدوات المستخدمة حالياً لتقييم وتحسين الإحصاءات (كالنظام العام لنشر البيانات وإطار تقييم نوعية البيانات، الخاصين بصندوق النقد الدولي)، يشتمل على الدروس المستفادة من تطوير استراتيجيات الحد من الفقر، ويتحرى أفضل الممارسات في التطوير التنظيمي والإدارة. والشراكة في الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة "باريس ٢١") تساعد البلدان في وضع استراتيجياتها الوطنية من خلال صياغة الوثائق الداعمة وتنظيم حلقات عمل إقليمية لمناقشة القضايا وتبادل الخبرات. كما أن هذه الشراكة تساعد البلدان في الحصول على التمويل الكافي لتصميم وتنفيذ استراتيجياتها.

## ثانياً - الحاجة إلى استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات

٢ - تزايد التوافق الدولي في الآراء على أن التنمية في الكثير من البلدان، خاصة أفقرها، قد وهنت في الماضي لأن الجهود الإنمائية لم تركز على النتائج. وفي الآونة الأخيرة، تم التشديد على هذه النقطة في اجتماع المائدة المستديرة الدولي الثاني المعني بتوجيه الإدارة نحو تحقيق النتائج الإنمائية، الذي انعقد في مراكش بالمغرب في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٤، والذي أقر بأن الإدارة الموجهة نحو تحقيق النتائج تنطوي على التركيز على النتائج والآثار المرجوة (كالحد من الفقر مثلاً) ثم تحديد ماهية الإسهامات والإجراءات اللازمة لبلوغها. كما أنها تنطوي على وضع الأسس وتحديد أهداف ومؤشرات الأداء المبدئية اللازمة لتقييم التقدم المحرز خلال تنفيذ البرامج ولدى إنجازها<sup>(١)</sup>.

٣ - وفي ظل هذا الاهتمام بالإدارة القائمة على النتائج، أصبح صناع السياسة الوطنية والمجتمع الإنمائي الدولي أكثر إدراكاً لكون الإحصاءات السليمة جزءاً لا يتجزأ من البيئة التمكينية للتنمية. فالإحصاءات تقيس الإسهامات والنواتج والنتائج والأثر، وتقدم تقييمات

موثوقة للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية، وتغطي كافة جوانب التنمية، من قياس النواتج الاقتصادية وتضخم الأسعار إلى مدى رفاهية الأفراد. لذا، فإن تعزيز القدرات الإحصائية ضروري لدعم تصميم ورصد وتقييم الخطط الإنمائية الوطنية، بما يشمل استراتيجيات الحد من الفقر، والاستراتيجيات القطاعية، والأهداف الإنمائية للألفية.

٤ - وإقرارا باعتماد المجتمع الإنمائي على الإحصاءات السليمة والفورية في توجيه الإدارة نحو تحقيق النتائج، اعتمد اجتماع المائدة المستديرة خطة عمل مراكش في مجال الإحصاء، التي حضت البلدان على تصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات من أجل تحسين قاعدة الإثبات بتوفير إطار استراتيجي لوضع إحصاءات تختص بالفقر وتركز عليه.

٥ - ذلك أن الاستراتيجية الوطنية توفر للبلد المعني استراتيجية لتعزيز القدرة الإحصائية على نطاق النظام الإحصائي الوطني، ورؤية لما ينبغي أن يكون عليه النظام الإحصائي الوطني بعد فترة تتراوح من ٥ إلى ١٠ سنوات، وتحدد معالم ذلك الطريق. كما أن من شأنها أن تكون بمثابة إطار متين وخطة عمل محكمة لبناء القدرات الإحصائية اللازمة لتلبية الاحتياجات الراهنة والمقبلة من البيانات. فالهدف هو مواءمة تطوير الإحصاءات مع البرامج والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الأعم التي تركز على الفقر. وفي الكثير من البلدان، تعتبر عمليات إعداد استراتيجيات الحد من الفقر وتوجيه الإدارة نحو تحقيق النتائج بمثابة فرصة هامة لا لتحديد الاحتياجات من البيانات فحسب، وإنما كذلك لتسليط الضوء على المجالات ذات الأولوية، التي تحتاج إلى استثمارات وتحسينات. ويعد نهج استراتيجيات الحد من الفقر بمثابة نظرة ثاقبة على الأسلوب الواجب لإعداد وتنفيذ هذه الاستراتيجيات. والاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات تعتبر إطارا لحشد وتوجيه وتعزيز الموارد (الوطنية والدولية) وأساسا للإدارة الاستراتيجية للنظام الإحصائي الوطني بفعالية وعلى أساس النتائج.

### ثالثا - مراحل تصميم الاستراتيجيات الوطنية

٦ - يتعين في أي عملية لإعداد استراتيجية سليمة أن تدار بعناية، بحيث تشمل عددا من العناصر الرئيسية وتيسر انتظام التحليل والمراجعة. وهنا، فإنها تعتمد، بشكل حاسم، على الموارد المتوفرة وعلى الآليات والعمليات المتاحة التي يمكن وضع الاستراتيجية على أساسها. أما مدة بقاء أي من هذه العناصر أو المراحل فتعتمد على عدد من العوامل، منها مدى الاستعجال في إعداد الاستراتيجية، ومدى كفاءة عمليات صنع القرار في الحكومة، ومدى تعقيد النظام الإحصائي الوطني. وخلال إعداد الاستراتيجية، وقبل تنفيذها بشكل كامل، يتعين مواصلة العمل العادية وبرامج التحسين الخاصة بالهيئات المعنية. فمن غير المقبول تعطيل إنتاج المنتجات والخدمات الإحصائية أثناء وضع استراتيجية وطنية لتطوير

الإحصاءات. إذ أن هذا قد يؤثر سلباً على عدد كبير من أصحاب المصلحة وعلى دعمهم المستمر. وفيما يتعلق بما يلزم عمله من أجل إعداد استراتيجية وطنية في معظم البلدان، يوصى باتباع المراحل الخمس التالية.

### المرحلة الأولى: بدء العملية (خطة تصميم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات)

٧ - تتمثل النتائج الرئيسية لهذه المرحلة الحرجة في قرار وخطة لوضع استراتيجية وطنية. والقيام بذلك يتوقف على الحالة الوطنية. ولكن بلدانا كثيرة وجدت أن من المفيد اتخاذ هذا القرار رسمياً، عن طريق مجلس الوزراء مثلاً، أو من جانب الوزير المسؤول عن الإحصاءات. ومن العمليات التي قد تكون مفيدة في تحقيق الموافقة على هذا القرار ما يلي:

- نجاح الدعاية، والتوعية، والحوار مع الساسة ومقرري السياسات وصناع القرار، وذلك مثلاً من خلال المشاركة في إحدى حلقات العمل الإقليمية التي تعقد في إطار (شراكة "باريس ٢١")

- مشاركة مديري النظم الإحصائية الوطنية في مناقشات السياسة الوطنية، كإعداد أو رصد استراتيجيات الحد من الفقر، و/أو في النظام العام لنشر البيانات، الخاص بصندوق النقد الدولي

٨ - ومتى اتخذ القرار، تقوم الهيئات التي تقود عملية إعداد الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات بوضع برنامج أو خطة تحدد ما يلزم عمله، ومن قبل من، وأين، فضلاً عن كيفية تمويل عملية تصميم الاستراتيجية.

### المرحلة الثانية: تقييم الحالة الراهنة للنظام الإحصائي الوطني

٩ - بناء على العمليات القائمة، سيلزم القيام بمجموعة من التقييمات، منها:

- جمع وتحليل الوثائق المتوفرة
- الوقوف على مدى رضى المستخدم، والاحتياجات الراهنة والمقبلة من الإحصاءات، والثغرات الموجودة في البيانات
- تقييم كل ناتج إحصائي رئيسي مقارنة بمعايير الجودة المتفق عليها
- تقييم المنهجيات ونوعية الإحصاءات
- تقييم القدرة الحالية (من حيث البنية الأساسية والتكنولوجيا والموارد، مثلاً) لتلبية الاحتياجات المحددة من البيانات وسد الثغرات الموجودة في البيانات

- مراجعة الإطار القانوني والمؤسسي، والروابط، وترتيبات التنسيق
- تقييم العوامل التنظيمية، بما يشمل الإدارة والموارد البشرية

### المرحلة الثالثة: تحديد الرؤية والخيارات الاستراتيجية

- ١٠ - تستند هذه الأنشطة إلى التقييمات، بما يشمل:
- الاتفاق على بيانات المهمة والرؤية
  - الاتفاق على النتائج المرجوة
  - تحديد الأولويات والاستراتيجيات، مع تحديد خيارات تحقيق الرؤية والنتائج

### المرحلة الرابعة: إعداد خطة التنفيذ

١١ - من المهم بيان أن "الاستراتيجيات السليمة" ليست هي كل ما يلزم لجعل النظام الإحصائي الوطني فعالاً. فالاستراتيجيات يجب أن تنفذ بصورة سليمة وفعالة من خلال خطة عمل ترصد لها تكاليف ويحدد لها إطار زمني وتشتمل على خطة مالية تنطوي على مقترحات تدعو إلى الاستعانة بمساعدات خارجية.

### المرحلة الخامسة: التنفيذ والرصد والتقييم

١٢ - أهم الجوانب هنا اعتبار الإدارة الاستراتيجية عملية مستمرة، وأن إعداد الوثيقة المبدئية لا يمثل سوى البداية. ولكي تكون النظم الإحصائية فعالة، ينبغي أن تظل مرنة ومتجاوبة مع الطلبات الجديدة على البيانات ومع تغير الأوضاع. لذا، فإن أي خطة متوسطة الأجل لا بد وأن يلزمها تعديل في ضوء التجربة المكتسبة. ولذلك، فإن عملية الإدارة الاستراتيجية بحاجة إلى تضم آليات داخلية لرصد وتقييم التقدم المحرز، ومراجعة الاستراتيجية، وإدخال أي تعديلات تلزم.

## رابعاً - كيفية توائم الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات مع المبادرات الأخرى القائمة

١٣ - لا يعتبر الإقرار بالحاجة إلى نهج استراتيجية أمراً جديداً. فقد استهدفت مبادرات سابقة تلبية هذه الاحتياجات، وساهمت في تطوير النهج. ومن هذه المبادرات 'خطة عمل أديس أبابا للتنمية الإحصائية في أفريقيا في التسعينات' (من إعداد لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا)، التي بنيت على خطط وطنية لتطوير الإحصاءات يحركها الطلب

وتتركز على المستعمل. وأي استراتيجية وطنية فعالة لتطوير الإحصاءات ينبغي أن تراعي، وأن تستند إلى، كافة الجهود والمبادرات القائمة في كل بلد. فعلى سبيل المثال، بدأت بلدان كثيرة في تحسين نظمها الإحصائية باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر استراتيجيات الحد من الفقر، وفي رصد الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تتخذ الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات أشكالاً كثيرة حسب مرحلة تطور كل نظام إحصائي، وحسب احتياجاتها ومناظيرها.

١٤ - أما الأطر وأدوات التقييم الدولية الهامة اللازمة لدعم إعداد الاستراتيجيات الوطنية فتشمل:

- النظام العام لنشر البيانات، الخاص بصندوق النقد الدولي، والذي يشارك فيه عدد كبير من البلدان، يستند إلى العناصر الرئيسية لمبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية، ويتمحور حول الجوانب الرئيسية الأربعة المتمثلة في: (أ) مدى أهمية البيانات، ونطاق تغطيتها، وحسن توقيتها، ومدى انتظامها، (ب) النوعية، (ج) نزاهة عملية إنتاج البيانات، (د) تمكن الجمهور من الحصول على البيانات. وهو يشمل مجموعة من البيانات التي أقر بضرورتها للبلدان كافة، ويعالج المسائل التي يتوقف عليها إعداد ونشر البيانات، بما فيها خطط التحسين الصريحة اللازمة لمواءمة الإجراءات الوطنية مع أفضل الممارسات.
- الإطار المتعدد السنوات للبرامج الإحصائية المتكاملة، الذي وضعه المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، يستخدم في الكثير من بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى كآلية للتخطيط المتعدد السنوات لتحديد أولويات استخدام الموارد الوطنية والمساعدات الدولية.
- إطار تقييم نوعية البيانات، الخاص بصندوق النقد الدولي، والذي يستند إلى النظام العام لنشر البيانات، يعتبر إطاراً متكاملًا ومرناً لتقييم نوعية البيانات المستخدمة في رسم سياسة الاقتصاد الكلي والسياسة الاجتماعية.
- مؤشرات بناء القدرات الإحصائية، التي وضعتها شراكة "باريس ٢١" استناداً إلى إطار تقييم نوعية البيانات، تعتبر وسيلة تحدد بها البلدان مواطني القوة والضعف في نظمها الإحصائية، وترصد بها مدى تقدمها في بناء القدرات الإحصائية.

١٥ - والتخطيط الاستراتيجي هو أساس جميع هذه النهوج. وعلى البلدان أن تهدف إلى الاستفادة من أي خبرات لديها. فالمشاركون الحاليون في النظام العام لنشر البيانات، مثلاً، سيكون بإمكانهم الاستفادة من إطار التقييم الخاص بالنظام العام لنشر البيانات في وضع

الأسس اللازمة لاستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات، بما يشمل أسس تحديد الأولويات لتحسين الإحصاءات في ظل قلة الموارد، وفي تحديد المجالات التي ستستلزم مساعدات فنية ومالية خارجية. ومشاركة البلدان في النظام العام لنشر البيانات تعتبر بشري لمستعملي البيانات وشركاء التنمية بأن البلدان جادة بالنسبة للإحصاءات وأنها بصدد اتخاذ اللازم لمعالجة أوجه القصور. والبلدان التي تتعامل على نحو وثيق مع المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، أو التي ترمي إلى الاستثمار في قدراتها الإحصائية عن طريق سلفة أو قرض من البنك الدولي في إطار برنامج بناء قدراتها الإحصائية، سيكون بإمكانها استخدام الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات كأساس لوضع خطط استثمارية أو برامج تعاونية. فالاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات تشتمل على خطة عامة، وهو ما يعد شرطاً أساسياً لانضمام أي بلد إلى برنامج بناء القدرات الإحصائية.

## خامساً - القيمة المضافة من الاستراتيجيات الوطنية

١٦ - ذكر من قبل أن نهج الاستراتيجيات الوطنية، المستمد من الأدوات المستخدمة حالياً لتقييم وتحسين البيانات (كالنظام العام لنشر البيانات، وإطار تقييم نوعية البيانات)، يشتمل على الدروس المستفادة من تطوير استراتيجيات الحد من الفقر، ويتحرى أفضل الممارسات في التطوير التنظيمي والإدارة. والقيمة المضافة من الاستراتيجية الوطنية تتمثل في الدمج بين أفضل الممارسات المأخوذة من هذه المصادر الثلاثة سعياً لتحقيق نتائج إنمائية أفضل تتمثل في النظر إلى بناء القدرات الإحصائية بعدسة إنمائية وإدارية، والنظر إلى السياسة الإنمائية والممارسات الإدارية المثلى بعدسة إحصائية.

١٧ - والاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات يجب أن تعطي التخطيط الإحصائي والإدارة الإحصائية ما أعطته استراتيجيات الحد من الفقر لخطط التنمية الوطنية الخمسية السابقة. فنهج استراتيجيات الحد من الفقر ينطوي على تغيير أساسي في العلاقات القائمة بين أصحاب المصلحة، من خلال التشاور والمشاركة والملكية والقيادة، وما إلى ذلك. وبالمثل، فإن الاستراتيجية الوطنية السليمة لتطوير الإحصاءات ستكون بمثابة خطة استراتيجية متكاملة، وطنية الملكية والإدارة، لتطوير الإحصاءات، تستخدم كعنصر ومنظور إحصائي في تصميم وإدارة ورصد وتقييم أطر السياسات الوطنية، كاستراتيجيات الحد من الفقر.

١٨ - وكما أن الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات تعد إطاراً تجانسياً لتنسيق كافة الأنشطة الإحصائية في بلد ما، فإنها تعد أيضاً إطاراً تجانسياً لتقديم المساعدة الدولية والثنائية في مجال الإحصاءات، وتساعد على تجنب النظم الموازية لرصد وتقييم برامج الجهات المانحة. وفي ضوء هذه السمة التكاملية للاستراتيجية الوطنية، أولت اللجنة التوجيهية لشراكة



”باريس ٢١“، التي تضم ممثلين عن البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة تحول من كل منطقة إقليمية بالعالم وعن الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، اهتماما شديدا بالحاجة إلى إشراك جميع شركاء التنمية في عملية وضع الاستراتيجيات الوطنية ودمج دعم هذه الاستراتيجيات في برامج المعونة الإنمائية.

١٩ - والاستراتيجيات الوطنية تضيف قيمة إلى العمليات القائمة من خلال:

- الدعاية، وبناء الدعم السياسي، والقيادة.
- المشاركة العريضة، والتشاور، والاتصال.
- تقييم وتطوير خطط تحسين الجوانب التنظيمية والإدارية ”الرخوة“ اللازمة لاستمرار بناء القدرات الإحصائية، بما يشمل الوضع المؤسسي للهيئات الإحصائية الوطنية.
- اتباع نهج شامل ومتكامل في تقييم احتياجات وأولويات المستعملين (بما يشمل السياسات الإنمائية).
- عمليات إدارة التغيير واستراتيجياتها الفرعية، بما يشمل الموارد البشرية والتطوير التنظيمي.
- تقدير التكاليف، بما يشمل الاقتصاد في التكاليف، وتلبية الاحتياجات التمويلية.

## سادسا - دور شراكة "باريس ٢١" في عملية وضع الاستراتيجيات الوطنية

٢٠ - تمشيا مع نداء اجتماع مائدة مراكش المستديرة الداعي إلى وضع استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات، حددت شراكة ”باريس ٢١“ لنفسها هدفا يتمثل في حض البلدان النامية كافة على تصميم استراتيجية وطنية بحلول عام ٢٠٠٦، لكي تكون لديها بيانات وطنية الملكية والإنتاج، بحلول عام ٢٠١٠، عن جميع المؤشرات ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. وستعطي شراكة ”باريس ٢١“ الأولوية للبلدان المنخفضة الدخل، بما فيها بلدان المؤسسة الإنمائية الدولية. وستكفل شراكة ”باريس ٢١“ أن يعمل تصميم الاستراتيجيات الوطنية على تنفيذ ودعم مبادرات المسار السريع القصيرة الأجل، وأن يستهدف الوفاء بالمتطلبات العاجلة للورقات القطرية لاستراتيجيات الحد من الفقر، وكذلك لرصد الأهداف الإنمائية للألفية والمؤسسة الإنمائية الدولية.

٢١ - ولمساندة البلدان في وضع استراتيجياتها الوطنية، أعدت شراكة ”باريس ٢١“ مواد توجيهية للمضي في تنفيذ هذه العملية، حيث تم إعداد أربع مجموعات منفصلة من الوثائق عن: العناصر الأساسية للاستراتيجيات الوطنية (يرد في المرفق موجز لـ ’المبادئ الأساسية‘)؛

ووثيقة دعاية للاستراتيجيات الوطنية (معمونة "إثبات الحجّة") تستهدف إقناع مقررري السياسات في البلدان النامية والشركاء الإنمائيين للبلدان المانحة بضرورة وضع استراتيجية وطنية؛ وأدلة عملية غير تخصصية لتصميم وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية، تستهدف مساعدة مديري أجهزة الإحصاء؛ وقاعدة معارف عن الاستراتيجية الوطنية تشتمل على المشورة التطبيقية، ودراسات الحالة، وتجربة البلدان<sup>(٢)</sup>. وقامت مجموعة من الشركاء بوضع العناصر الأساسية ووثائق الدعاية وأدلة التصميم في صورتها النهائية باعتبارها نسخة عام ٢٠٠٤. وسوف يكون إعداد هذه الوثائق عملية مستمرة. ومن المقرر إصدار نسخ عام ٢٠٠٥ وما بعدها، متضمنة تحسينات وتعديلات من قبل دائرة أوسع من الشركاء. وتود شراكة "باريس ٢١" أن تحض كافة المهتمين بزيادة كفاءة وفعالية الإحصاءات الرسمية على المساهمة في عملية إعداد هذه المواد، خاصة من خلال تبادل الخبرات فيما يتعلق بما يصلح وما لا يصلح. ويمكن الاطلاع على النسخ الحالية للمواد على الموقع الشبكي لشراكة "باريس ٢١" على العنوان التالي: <http://www.paris21.org>.

٢٢ - وتروج شراكة "باريس ٢١" لتطبيق نهج الاستراتيجيات الوطنية في حلقات العمل الإقليمية التي تنظمها. ومن المقرر تنظيم سلسلة من حلقات العمل لكل منطقة إقليمية، تتزامن مع المراحل الحاسمة من عملية وضع الاستراتيجيات الوطنية. وسوف تخصص حلقة العمل الأولى لتدشين الاستراتيجيات الوطنية، حيث يعد كل بلد مسودة خطة للمضي قدماً في عملية تصميمها. واللقاءات التالية تتناول قضايا تخص تصميم الاستراتيجيات الوطنية وتستهدف مساعدة البلدان في الانتقال: (أ) "من التشخيص إلى الاستراتيجيات"، (ب) "من الاستراتيجيات إلى خطط العمل"، (ج) "نحو تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية". وتتيح هذه اللقاءات فرصة لشركاء البلدان النامية والمؤسسات المانحة لتعديل مضمون وثائق الاستراتيجيات الوطنية واستكمالها في النسخ اللاحقة.

٢٣ - وقد تهيأت شراكة "باريس ٢١" والصندوق الاستئماني لبناء القدرات الإحصائية، التابع للبنك الدولي، لمساعدة البلدان في تصميم الاستراتيجيات الوطنية، بما يشمل توفير منح التمويل. فشراكة "باريس ٢١" تتعاون تماماً مع البنك الدولي ليس فقط في مساعدة البلدان في تصميم الاستراتيجيات الوطنية، وإنما كذلك في توفير التمويل لها.

٢٤ - ولتحقيق الأثر المرجو، ينبغي أن تستند مراجعة الوثائق وإصدارها إلى وثائق تمت ترجمتها. وفي إطار شراكة "باريس ٢١"، يجري ترجمة النصوص إلى الإسبانية والبرتغالية والعربية والفرنسية. وقد ينظر في أمر الترجمة إلى لغات أخرى حسب الطلب. وسوف تطوع

نسخ اللغات هذه بحيث تتناسب مع غير الناطقين بالإنكليزية ويسهل فهمها عليهم، وبحيث تتناسب مع مختلف الظروف الإقليمية.

٢٥ - وخلال عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، سيتحول الاهتمام من دعم تصميم الاستراتيجيات الوطنية إلى دعم تنفيذ الاستراتيجيات، بما يشمل إصدار دليل التنفيذ وبناء قاعدة المعارف، مع إصدار دراسات عن تنفيذ عمليات التغيير. وسينصب إعداد قاعدة المعارف، مبدئياً، على تجميع ملاحظات تحت عنوان "كيفية..." لتوجيه عملية تصميم الاستراتيجيات الوطنية.

٢٦ - ولسد العجز في الخبراء الذين يمكن الاستعانة بهم في مساعدة البلدان على تصميم إحصاءاتها الوطنية، تعمل شراكة "باريس ٢١" - بالتعاون مع البنك الدولي وشركاء آخرين - على تنمية الخبرات في التخطيط الاستراتيجي. ففي برامجها الإقليمية، تقترح شراكة "باريس ٢١" إحاطة المستشارين المحتملين بالقضايا المتصلة بالاستراتيجيات الوطنية. والغرض من قائمة مستشاري شراكة "باريس ٢١"، الجاري إنشاؤها على موقعها الشبكي، هو مساعدة البلدان على البحث عن المستشارين الأكفاء. وفضلاً عن ذلك، سيقوم فريق العمل المعني بتدريب الأخصائيين الإحصائيين الرسميين، المنبثق عن شراكة "باريس ٢١"، بإعداد مواد عن هذا الموضوع.

٢٧ - أما المعلومات المتعلقة بتطوير الإحصاءات الوطنية، ولا سيما بالاستراتيجيات الوطنية، فسوف يتم جمعها وإتاحتها للجمهور. وعملية الإبلاغ هذه ستفيد كل من فرق تصميم الاستراتيجيات الوطنية والشركاء الإنمائيين.

## سابعاً - نقاط مطروحة للمناقشة

### ٢٨ - قد تود اللجنة الإحصائية:

- (أ) التعليق على نهج الاستراتيجيات الوطنية المبين آنفاً؛  
 (ب) التعليق على وثائق الاستراتيجيات الوطنية (انظر الفرع سادساً).

### المواشي

- (١) انظر اجتماع المائدة المستديرة الدولي الثاني المعني بتوجيه الإدارة نحو تحقيق النتائج الإنمائية. "الترويج لنهج متوائم لتوجيه الإدارة نحو تحقيق النتائج الإنمائية: المبادئ الأساسية". شباط/فبراير ٢٠٠٤.  
 (٢) ستتاح للجنة، كوثائق معلومات أساسية، ورقة الدعاية للاستراتيجيات الوطنية ودليل تصميم تلك الاستراتيجيات.

## المرفق - المبادئ الأساسية للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات

١ - ينبغي في الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات أن:

- تكون وطنية الإدارة والملكية، مع توافر الدعم السياسي الرفيع المستوى والقيادات.
- تتركز على الطلب وتكون جزءاً من عمليات السياسات الإنمائية الوطنية.
- تعد بأسلوب تكاملي وتشاوري.
- تقيم كافة القطاعات الإحصائية واحتياجات مستعملي الإحصاءات، وتوفر رؤية وخطة استراتيجية للإحصاءات الوطنية.
- تضع برنامجاً متكاملًا لتطوير الإحصاءات لبناء القدرة على تحقيق النتائج، بحيث يعطى أولوية ويحدد له جدول زمني وتندرج فيه خطط التنفيذ والرصد والتقييم، على أن يكون من المرونة بما يكفي للتأقلم مع التغيرات.
- تتصدى للمعوقات والعمليات المؤسسية والتنظيمية، بما يشمل الموارد، من أجل استدامة تطوير النظم والنواتج الإحصائية.
- تحقق نوعية "تفي بالغرض"، استناداً إلى أفضل الممارسات والمعايير الدولية.
- تستفيد مما هو متاح ومما في طور الإعداد، وتواصل تلبية الاحتياجات العاجلة من الإحصاءات خلال عملية وضع الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات.
- تلبى احتياجات المستعملين، على أن تتوخى الواقعية بالنسبة للموارد.
- تكون بمثابة إطار متجانس للدعم الدولي لتطوير الإحصاءات.